التنويع الاقتصادي في الجزائر كآلية لتحقيق التكامل

Economic Diversification in Algeria as a Mechanism for Achieving Integration.

نوال خروبي

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر nawal.kharroubi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/01؛ **تاريخ المراجعة:** 2023/03/01 **تاريخ القبول:** 2023/06/01

ملخص: يعتبر التنويع الاقتصادي في الجزائر أحد الآليات الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي. فالاقتصاد الجزائري يتميز بالاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز، وهو ما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية. ومن أجل تجنب هذا الاعتماد الوحيد وتحقيق التكامل الاقتصادي، يتعين على الجزائر التحول إلى اقتصاد يعتمد على العديد من القطاعات الأخرى، يمثل التنويع الاقتصادي في الجزائر تحديًا كبيرًا، إذ أن النفط والغاز يشكلان نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي الزراعة والصناعة في المراكز الثانية والثالثة على التوالي. ومن أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، يتعين على الحكومة الجزائرية تشجيع الاستثمار في القطاعات الأخرى، مثل الصناعات الخفيفة والثقيلة والسياحة والتكنولوجيا والتعدين والطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد جزائري؛ تكامل اقتصادي؛ تنويع اقتصادي.

Abstract: Economic diversification in Algeria is considered one of the main mechanisms for achieving economic integration. The Algerian economy is characterized by a heavy reliance on oil and gas exports, making it vulnerable to fluctuations in oil and gas prices in global markets. To avoid this sole dependence and achieve economic integration, Algeria must transition to an economy that relies on many other sectors. Economic diversification in Algeria represents a significant challenge as oil and gas account for a large percentage of GDP, with agriculture and industry coming in second and third places, respectively. In order to achieve economic diversification, the Algerian government must encourage investment in other sectors such as light and heavy industries, tourism, technology, mining, and renewable energy.

Keywords : Algerian economy, economic integration, economic diversification.

* **المؤلف المرسل.**

I- تمهيد :

تعد الجزائر واحدة من الدول النفطية في المنطقة، حيث تعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على النفط والغاز. ومن أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، يتوجب عليها التحول إلى اقتصاد متنوع يعتمد على مصادر دخل متعددة. يعد التنويع الاقتصادي في الجزائر أحد الآليات الفعالة لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد خطط واستراتيجيات عديدة لتنويع الاقتصاد في الجزائر، وتشمل ذلك تعزيز الصناعات الغذائية والمنسوجات والصناعات الكيميائية والبتروكيماوية والتكنولوجيا والسياحة. وقد تم توفير الدعم اللازم لتحسين بنية الصناعات المحلية، بما في ذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، ويعتبر قطاع الزراعة أيضًا جزءًا أساسيًا من خطط التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تشجع الحكومة المزارعين على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية. وتشمل الزراعة في الجزائر زراعة الحبوب والفواكه والخضروات والحيوانات المائية والثروة الحرجية

كما يتم تشجيع التعليم والبحث العلمي، حيث تتوفر العديد من الجامعات والمعاهد العلمية في البلاد. وتهدف الحكومة إلى توفير التدريب والتعليم المناسبين للشباب، وتشجيعهم على المشاركة في تطوير الابتكارات التكنولوجية والعلمية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. يمثل التنويع الاقتصادي في الجزائر أحد الآليات الفعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، ويمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد. ويتطلب ذلك العمل المستمر والجهود الحثيثة من جانب الحكومة والمجتمع المحلي والشركات المحلية والدولية لتحقيق هذا الهدف الحيوي.

وتحاول الورقة الإجابة عن الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح أهمية التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر.

منهج الدراسة:

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية التي يطرحها البحث، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي .

محاور الدراسة: قسمنا هذه الدراسة على المحاور التالية:

- الإطار لمفاهيمي للتكتلات الاقتصادي
- التنويع الاقتصادي في الجزائر
- التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي.

أولا : الإطار لمفاهيمي للتكتلات الاقتصادية :

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكتل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وانتشر هذا الاهتمام غلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

1- تعريف التكتل:

التكتل يعني الوصول إلى الإحساس بالحاجة وإقامة مؤسسات، واتخاذ إجراءات من القوة والانتشار، حيث تضمن التوقع بإمكان إجراءات التغيير السلمي بين السكان في داخل إقليم معين.

ويشير لفظ تكتل إلى دمج أجزاء في جزء واحد، وتطور هذا المفهوم، حيث ركز عليه الأدب الاقتصادي المعاصر على نطاق واسع، وأصبح أحد المصطلحات الأكثر انتشارا في الوقت الراهن.

ويعرف "بيلا بلاسا" (BILA BALASSA)[1] التكتل الاقتصادي بوصفه عملية (A PROCESS) وبوصفه حالة تجارية (A STATTE OF AFAIRS) ، فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة، وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التميز بين الاقتصاديات القطرية[2].

"بيلا بلاسا" في هذا التعريف يميز بين التكتل والتعاون والفرق بينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكتل الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تقضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز، وعلى سبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا بالتكامل الاقتصادي، وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكتل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة[3].

ملاحظة:

التكامل الاقتصادي يشير إلى الاتحاد الاقتصادي بين دول مختلفة لتحقيق فوائد مشتركة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. في حين، التكتلات الاقتصادية تشير إلى تحالفات اقتصادية مؤسسة بين بعض الدول لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار وتقديم حماية للمنتجات المحلية. يتم تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحول الاقتصاد للتحول إلى اعتماد على العديد من القطاعات الأخرى بجانب النفط والغاز، وهو يشكل تحديًا كبيرًا. يجب على الحكومة الجزائرية تشجيع الاستثمار في القطاعات الأخرى لتحقيق التنويع الاقتصادي.

2- التكامل الاقتصادي:

يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة السوق المشتركة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة تجارة حرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، اتحاد اقتصادي، اندماج اقتصادي، وفيما يلي سنقدم أهم درجات التكامل الاقتصادي:

1.منطقة المعاملة التفضيلية : تعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتفق دولتين أو مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، أي بمعنى اتخاذ مجموعة من الإجراءات في مجال تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغاءها كلية، وإلى جانب ذلك فإن هذه المعاملة التفضيلية تقتصر أو تنصب على الجانب السلعي دون أن تمتد إلى الجانب النقدي، كما يضاف إلى ذلك حق الدول الأعضاء في صياغة وتحديد نمط سياستها المحلية بمفردها

دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص، ولعل من أشهر الترتيبات التفضيلية منطقة الكومنولث (التي تم إنشاؤها في 1932 والذي ضم مستعمرات إنجلترا سابقا وقد عرف بنظام التفضيل الإمبراطوري)[4].

2. منطقة التجارة الحرة : هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم[5].

وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طريقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة، وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة[6].

ومن أبرز مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA" والتي تضم (النمسا، فلندا، إسلندا، النرويج، السويد، سويسرا، لبشتشتين) والتي تم تكوينها في عام 1960 ومركزها في جنيف، وقد أنظمت في 1994 إلى الاتحاد الأوروبي[7].

ومن الأشكال الأخرى الحديثة لمنطقة التجارة الحرة نذكر منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية *NAFTA والتي تضم ثلاثة دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، وقد تم إنشاؤها في سبتمبر 1993 وبدأت بالفعل سنة 1994.

3 الاتحاد الجمركي :

هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يشبه منطقة التجارة الحرة وذلك فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها ولكنه يختلف في أنه يلزم الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد.

إن الاتحاد الجمركى يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طريقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، ومن أهم الأشكال التي عرفها العالم للاتحاد الجمركي هو المجموعة الاقتصادية الأوروبية ما بين 1957-1992 والذي ضم كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا بلجيكا هولندا ولكسمبورغ[8].

4. السوق المشتركة: وهي تمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث لا تكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج واستقرارها سواء تعلق الأمر بالعمل أم برأس المال، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة.

5. الاتحاد الاقتصادي : في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل أنها تزيد عليها في تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بالسياسات النقدية أو المالية أو الزراعية أو الصناعية، وهذا بغرض تحقيق انسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول، ومن الأمثلة التي عرفها تاريخ الاتحاد الاقتصادي البنلوكس الذي يضم بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، والذي تم تكوينه بعد الحرب العالمية الثانية وهو يمثل الأن جزء من الاتحاد الأوروبي.

وعندما يطبق الاتحاد الاقتصادي عملة واحدة فقط يتحول إلى اتحاد نقدي مثل الوحدة النقدية الأوروبية سنة 1999 التي تم الاتفاق عليها في معاهدة ماسترخت 1991[9].

6. الاتحاد الاقتصادي التام : يعتبر التكامل الاقتصادي التام أخر درجات التكامل الاقتصادي و بمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه، كما يمكن القول إنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

لاحظ جدول رقم (1) حيث نعرض فيه مستويات الاندماج الاقتصادي الإقليمي والخصائص المميزة لكل مرحلة.

3- التكامل الاقتصادي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية الافريقية الكبرى التي تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وامتلاكها لثروات طبيعية هائلة وخاصة النفط والغاز الذي يشكل قاعدة اقتصادية قوية للبلاد، إلى أنها لازالت تعاني من التركيز الشديد على هذه القطاعات ونقص التنويع الاقتصادي وتوضح الأرقام التالية بعض المؤشرات الاقتصادية والتجارية للجزائر.

– حجم الاقتصاد الجزائري في عام 2020 بلغ 146.12 مليار دولار أمريكي؛

– يشكل القطاع النفطي أكثر من 90% من صادرات الجزائر، حيث وصلت قيمة صادرات النفط والغاز في عام 2020 إلى 22.5 مليار دولار أمريكي؛

– يشكل القطاع الزراعي نسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وتشمل المحاصيل الزراعية الرئيسية الحبوب والفواكه والخضروات؛

– تعتبر الصناعات التحويلية من بين أهم القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر، حيث تمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل صناعات النسيج والملابس والأغذية والمشروبات والأدوية؛

– تعتبر الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكوريا الجنوبية والبرازيل وروسيا من بين أهم شركاء الجزائر التجاريين، حيث تشكل قيمة التجارة الخارجية للجزائر ما يقارب 70 مليار دولار أمريكي في العام 2020.

شهدت الجزائر تطورا في التكامل الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، كما أن الجزائر تسعى لتعزيز التكامل حيث قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات تجارية مع العديد من الدول والمنظمات الاقتصادية الإقليمية ، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي ورابطة الدول العربية، حيث كان حجم الصادرات الجزائرية في سنة 2020 وفقا لبيانات منظمة التجارة الدولية حوالي 29.3 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت وارداتها حوالي 41.2 مليار دولار امريكي وتشير الاحصائيات على أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأساسي للجزائر، حيث يشكل نسبة 59% من حجم الصادرات و 45% من حجم الواردات[10] .

II– تنويع الاقتصاد الجزائري: استراتيجية لتعزيز التكامل الاقتصادي

يمثل التنويع الاقتصادي عن أهمية تطوير اقتصاد متنوع في الجزائر وذلك بهدف بتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي مع الدول المداورة والإقليمية، تنويع الاقتصاد الجزائري يساعد على تقليل التبعية عن قطاع النفط والغاز، وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي فرص عمل جديدة، تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر يساعد أيضا على تحسين تنافسية الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد متكامل ومنافس، مما يعزز التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة والإقليمية، وتشمل استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر تعزيز الصناعات التحويلية وتطوير الصناعات الجديدة والمبتكرة، وتعزيز الزراعة والصيد والثروة الحيوانية والسياحة والخدمات اللوجستية والنقل والتجارة[11].

1- محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر

- الموارد الطبيعية: تعتبر الجزائر غنية بالموارد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد، وهذا يعزز إمكانية التنوع الاقتصادي في البلاد.
- السوق الداخلية: يوجد في الجزائر سوق داخلي كبير يمكن الاستفادة منه في تعزيز التنوع الاقتصادي، وذلك عن طريق تعزيز الصناعات الوطنية وتحسين جودة المنتجات المحلية.
- البنية التحتية: تلعب البنية التحتية الموجودة في الجزائر دورًا حاسمًا في التنوع الاقتصادي، حيث تؤثر على القدرة على تطوير الصناعات وتحسين البنية الاقتصادية بشكل عام.
- الإصلاحات الاقتصادية: تهدف الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التنوع الاقتصادي في البلاد.
- التكنولوجيا: يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك عن طريق تحسين الإنتاجية وتطوير الصناعات الحديثة والمتطورة.
- التعليم والتدريب: يعتبر التعليم والتدريب جزءًا مهمًا في تعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث يساعد على تحسين مهارات العمال والخبرات الفنية والتقنية اللازمة لتحسين الإنتاجية وتطوير الصناعات.

بشكل عام، يمكن تحسين التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال: تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة وتحسين بنية التحتية وتشجيع الاستثمار وتطوير الصناعات الوطنية وزيادة التكنولوجيا وتحسين التعليم والتدريب. وفقًا لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)بشأن الجزائر، يوصي بضرورة تحسين بيئة الأعمال وتطوير الصناعات الوطنية وزيادة التحول الرقمي وتعزيز النظام المصرفي وتحسين التعليم والتدريب لتطوير مهارات العمال والخبرات الفنية والتقنية اللازمة. كما يشير التقرير إلى أن تحسين البنية التحتية والتشريعات الضريبية والجمركية وزيادة التحول إلى الاقتصاد الرقمي يمكن أن يعزز التنوع الاقتصادي في الجزائر[12].

2- دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر

يمكن أن يلعب التنويع الاقتصادي دورًا مهمًا في تحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر، حيث يمكن أن يؤدي إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والتقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية. وفقًا لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) حول الجزائر لعام 2021، تشير البيانات إلى أن الاعتماد على النفط والغاز كمورد رئيسي في الاقتصاد الجزائري يشكل تحديًا كبيرًا في التحول إلى اقتصاد متنوع. ويشير التقرير إلى أنه من المهم تشجيع الاستثمار في الصناعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات، وتحسين البيئة التنظيمية والتشريعات الضريبية وتحسين بنية التحتية وتشجيع الابتكار وتطوير الكفاءات اللازمة للعمال[13].

انظر جدول رقم (2) و جدول رفم (3)

من الجدول رقم (3) يتضح أن الخدمات تمثل النسبة الأكبر من القيمة المضافة الاجمالية في الجزائر بنسبة 73.5% في عام 2019 ومن الممكن تعزيز هذا القطاع وتطويره لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر[14].

III- التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي

واجه الجزائر العديد من التحديات في تحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، ومن أبرز هذه التحديات

1-الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية والغازية: يعتبر الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية والغازية من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على هذين القطاعين

2-قلة الاستثمار في الصناعات الأخرى: يواجه الاقتصاد الجزائري تحدياً في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الصناعات الأخرى غير النفطية، وذلك بسبب بعض المشاكل التي تواجه بيئة الأعمال في البلاد

3-التحديات الهيكلية: يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات هيكلية فيما يتعلق بالبنية التحتية وتطوير الكفاءات اللازمة للعمال، كما تعاني الجزائر من نقص في الموارد البشرية المؤهلة

4-الاضطرابات الاقتصادية العالمية: يتأثر الاقتصاد الجزائري بالاضطرابات الاقتصادية العالمية، مما يؤثر على اقتصاد البلاد ويصعّب تحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي[15].

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، ومن الحلول التي يمكن اتباعها لتجاوز هذه التحديات على أساس تجارب الدول الناجحة نذكر ما يلي:

1-تعزيز الاستثمار في الصناعات الأخرى: يمكن للجزائر أن تتبع خطى الدول الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الصناعات الأخرى غير النفطية، عن طريق تحسين بيئة الأعمال والتخفيف من القيود والتكاليف العالية المرتبطة بالاستثمار؛

2-تنويع مصادر الدخل الوطني: يمكن للجزائر أن تتبع خطى الدول الناجحة في تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال دعم قطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية والسياحة؛

3-تحسين البنية التحتية والكفاءات اللازمة للعمال: يمكن للجزائر أن تتبع خطى الدول الناجحة في تحسين البنية التحتية وتطوير الكفاءات اللازمة للعمال، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وتحسين بنية التحتية اللازمة للمشاريع الاقتصادية؛

4-التعاون الاقتصادي الإقليمي: يمكن للجزائر أن تتعاون مع دول الجوار في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية الإقليمية وتعزيز التجارة والاستثمار العابر للحدود[16].

IV- خاتمة:

يتبين أن التنويع الاقتصادي يعد أحد الأساليب الفعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر، إلا أن هناك عددًا من التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال، من بينها الاعتماد الشديد على النفط والغاز وعدم التركيز على تطوير الصناعات الأخرى، والتقليل من الاعتماد على واردات المواد الخام، وتحسين بيئة الأعمال والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وتطوير البنية التحتية وتحسين التعليم والتدريب للقوى العاملة.

لتحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي في الجزائر، يمكن أن نستوحي حلولًا من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، مثل التركيز على تطوير الصناعات المحلية، وتعزيز التجارة الداخلية وتوفير الحوافز للاستثمارات المحلية، وتحسين البنية التحتية والتكنولوجيا، وتعزيز قدرات البنوك المحلية لتمويل الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة الجزائرية التركيز على التخطيط الجيد والاستراتيجيات الفعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي في الجزائر، وضمان تطبيق هذه الخطط بشكل صحيح وفعال، وتوفير الدعم اللازم للمشاريع الجديدة والمبتكرة.

بشكل عام، يعتبر التنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي يجب على الجزائر العمل عليها لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن.

النتائج:

وليصبح التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي، يجب تحقق بعض النقاط منها:

- يعد التنويع الاقتصادي ضرورياً للحد من التبعية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على مصادر دخل محدودة وغير مضمونة؛
- يساعد التنويع الاقتصادي في زيادة الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخفض مستوى الفقر والبطالة.
- يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق دعم الصناعات الوطنية وتنمية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والسياحة والتكنولوجيا والتعدين والطاقات المتجددة.
- تشجيع الاستثمارات في القطاعات الأخرى يحتاج إلى إصلاحات هيكلية وتنظيمية مثل تطوير البنية التحتية وتقليل البيروقراطية وتعزيز بيئة الأعمال.
- يجب تكثيف الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات والمعرفة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق التكامل الاقتصادي في البلاد.

توصيات:

1. تحقيق التكامل الاقتصادي المحلي في الجزائر، يجب معالجة العديد من الأخطاء التي تم ارتكابها في الماضي والنظر إلى التحديات المستقبلية التي قد تواجهها الجزائر. ومن بين الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادي في الجزائر، نذكر:
2. تحسين بيئة الاستثمار: يجب توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية.
3. تعزيز التعليم والتدريب: يجب تعزيز التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل للشباب، وذلك لزيادة المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد.
4. تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة: يجب دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر هذه الصناعات من أهم عوامل التنمية المحلية.
5. تعزيز التجارة الداخلية: يجب تعزيز التجارة الداخلية وزيادة حجم التبادل التجاري بين المحافظات والمدن والمناطق النائية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد.
6. تنمية السياحة المحلية: يمكن تنمية السياحة المحلية لزيادة الإيرادات وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق النائية.
7. تشجيع التنوع الاقتصادي: يجب تشجيع التنوع الاقتصادي من خلال دعم الصناعات الناشئة وتوفير الدعم المالي والتقني واللوجستي للمشاريع الجديدة.

- **ملاحق:**

جدول رقم (1): أهم مراحل التكامل الإقليمي

	تجارة حرة بين الأعضاء	سياسة جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات الاقتصادية
منطقة تجارة حرة	X			
اتحاد جمركي	X	X		
سوق مشتركة	X	X	X	
اتحاد اقتصادي	X	X	X	X

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي، ص 196.

الجدول رقم 02 يوضح حصة الصادرات النفطية وغير النفطية في الصادرات الجزائرية في الفترة من 2016 إلى 2020

السنوات	حصة الصادرات النفطية(%)	حصة الصادرات غير النفطية (%)
2016	94.4	5.6
2017	94.8	5.2
2018	94.5	5.5
2019	95.2	4.8
2020	94.5	5.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : https://www.oecd.org/economy/algeria-economic-outlook.htm

جدول 03: يمثل النسبة المئوية للقيمة المضافة للقطاع الاقتصادي في الجزائر لسنة 2019

لقطاع الاقتصادي	النسبة المئوية للقيمة المضافة الإجمالية
الزراعة والصيد	11.7
التعدين والمحاجر	2.2
الصناعات التحويلية	4.8
الكهرباء والمياه والغاز	3.6
البناء	4.2
الخدمات	73.5

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات. (2020). النتائج الاقتصادية للجزائر – 2019 .
https://www.ons.dz/collections/14/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.html

- الإحالات والمراجع

[1] **بيلا بلاسا:** هو إقتصادي مجري ولد بمدينة بودابست سنة 1928 وتوفي سنة 1991 ، إقترح سنة 1961 مخطط التكامل الجهوي وأصبح مرجعا للتكتلات الإقتصادية في كتاب نظرية التكامل الإقتصادي.

[2] **Freeman**, A. (1971). *International trade.* New York

Freeman, A. (1971). *International trade.* New York.p65 [3]

[4] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

[5] حسين عمر،الإقتصاد والعولمة ،دار الكتاب الحديث ،القاهرة، ص 8

[6] كامل بكري ،التكامل الإقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية،1984،ص 38.

[7] محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 257

[8] محمد سيد عابد ،مرجع سابق، ص 258

[9] محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 267.

[10] WTO (2021). Algeria: Trade Profile

https://www.wto.org/english/tratop_e/country_profiles_e/algeria_e.htm

[11] محمد بن حمودة، تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري وأثرها على التكامل الاقتصادي الأفريقي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد35.

[12] OECD Economic Surveys: Algeria 2021". OECD Publishing, Paris. 2021

[13] OECD. (2021). Algeria Economic Outlook

https://www.oecd.org/economy/algeria-economic-outlook.htm

[14] الديوان الوطني للإحصائيات. (2020). النتائج الاقتصادية للجزائر - 2019

https://www.ons.dz/collections/14/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.html

[15] https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/algeria-economic-outlook-october-2021

[16] International Monetary Fund. (2018). Diversification and Growth in Low-Income Countries

https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2018/03/14/Diversification-and-Growth-in-Low-Income-Countries-45764

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نوال خروبي (2023)، **التنويع الاقتصادي في الجزائر كآلية لتحقيق التكامل** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 45 - 54.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).